أصوات نساء
ASWAT NISSA

مقياس النّوع الاجتماعي للسّلطة التّنفيذيّة:

مقياس النّوع الاجتماعي لقيس سعيد (2)

ديسمبر
2022-2023

توطئة

تعمل أصوات نساء منذ نشأتها سنة 2011 على مناهضة جميع أشكال التّمييز القائم على النّوع الاجتماعي داعية إلى دمج مقاربة تضمن المساواة بين الرّجال والنّساء وجميع فئات المجتمع.

خلال السّنوات الأخيرة، ركّزت أصوات نساء جهودها على متابعة إدراج هذه المقاربة في السّياسات العامّة. وفي إطار مواصلة تجسيد أهدافها الرّامية إلى تعزيز إدراج مقاربة النّوع الاجتماعي في مختلف جوانب تدخّل السّلط العامّة، بادرت أصوات نساء بإطلاق مقياس النّوع الاجتماعي الذي من شأنه تقييم المجهودات المحتملة أو ربّما أوجه قصور الفاعلين.ات بالعلاقة مع هذا المجال.

جدير بالذّكر أنّه في إطار مبادرة مقياس النّوع الاجتماعي التي تهتمّ بشكل أساسي بعمل السّلطة التّنفيذيّة، سبق وأن قدّمت جمعيّة أصوات نساء دراسة حول النّشاط السّياسي والخطّة التّواصليّة والمبادرات التّشريعيّة لرئيس الحكومة، السّيّد هشام المشيشي، تلتها دراسة أخرى حول تقييم أداء رئاسة الجمهوريّة في هذا المجال، علاوة على تقييم عمل رئيسة الحكومة السّيّدة نجلاء بودنّ تبعا للإجراءات الاستثنائيّة التي تمّ إقرارها في 25 جويلية 2021. .

بالنّظر إلى المناخ السّياسي والقانوني المستجدّ، آثرت أصوات نساء بمناسبة هذه الدّراسة تقييم عمل السّلطة التّنفيذيّة برمّتها، مع التّركيز على رئاسة الجمهوريّة التي أصبحت تتمتّع بمقتضى الدّستور الجديد للجمهوريّة الثّالثة بكافّة صلاحيّات السّلطة التّنفيذيّة. علاوة على ذلك، فإنّه إلى حدّ إعداد هذا التّقرير، لم يُحدث أيّ مجلس تشريعي بعدُ، الشّيء الذي يعزّز بالتّالي من صلاحيّات رئيس الجمهوريّة على حساب كلّ من الحكومة والبرلمان الذي أصبح الرّئيس يحلّ محلّه من خلال تمكينه من إصدار النّصوص ذات الصّبغة التّشريعيّة في شكل مراسيم استنادا إلى الأمر الرّئاسي عدد 117 لسنة 2021

المؤرّخ في 22 سبتمبر 2021 والمتعلّق بـ"التّنظيم المؤقّت للسّلط العموميّة".

لا شكّ في أنّ استعراض هذه الدّراسة ونشرها وتقييم مدى إدراج مقاربة النّوع الاجتماعي في السّياسات العامّة بقيادة رئيس الجمهوريّة السّيّد قيس سعيّد غدى أمر ملحّ بهدف إعطاء لمحة شاملة حول مدى انخراط السّلطة التّنفيذيّة في هذا المجال.

هذا وقد وضع الدّستور التّونسي الجديد لسنة 2022 السّلطة التّنفيذيّة برمّتها بين يدي رئيس الجمهوريّة مع استبدال وظيفة رئيس الحكومة ضمنيا بخطّة وزير أوّل لا يعدو أن يكون مجرّد منفّذ لأوامر رئيس الجمهوريّة (الفصل 87 من الدّستور).

وبصفته صاحب السّلطة التّنفيذيّة، يمارس رئيس الجمهوريّة جميع الصّلاحيّات المنصوص عليها في القسم الأوّل من الباب الرّابع من الدّستور (الفصول 87 إلى 110). ويرمز رئيس الجمهوريّة إلى وحدة الوطن ويُعتبر الضّامن لاستقلاله ولاستمراريّة الدّولة ولاحترام الدّستور(الفصل 91 من الدّستور). كما يتعهّد رئيس الجمهوريّة بضبط السّياسة العامّة للدّولة وتحديد اختياراتها الأساسيّة(الفصل 100 من الدّستور)، علاوة على تعيين أعضاء الحكومة (بما في ذلك الوزير الأوّل) وإسناد الوظائف العليا، سواء المدنيّة أو العسكريّة منها، (الفصلان 101 و 106 من الدّستور).

إلى جانب ذلك، يمنح الدّستور رئيس الجمهوريّة بعض الصّلاحيّات المتعلّقة بالنّصوص التّشريعيّة وذلك على غرار المبادرة التّشريعيّة (الفصل 68 من الدّستور)، مع تبجيل النّظر في مشاريع القوانين المقدّمة من قبل رئيس الجمهوريّة على مقترحات القوانين المقدّمة من قبل النوّاب، إضافة إلى الاستفتاء التّشريعي الذي يخوّل لرئيس لجمهوريّة عرض بعض مشاريع القوانين المصادق عليها من قبل مجلس نوّاب الشّعب على الاستفتاء (الفصل 97 من الدّستور).

كما أنّه استنادا إلى مقتضيات الفصل 70 من الدّستور الجديد، يمكن لمجلس نوّاب الشّعب أن يفوّض، لمدّة محدودة ولغرض معيّن، إلى رئيس الجمهوريّة ممارسة السّلطة التّشريعيّة من خلال اتّخاذ مراسيم رئاسيّة وذلك ما بادر به رئيس الجمهوريّة بالفعل منذ 25 جويلية 2021.

على ضوء مختلف هذه العناصر، ستتطرّق دراسة إدراج مقاربة النّوع الاجتماعي على مستوى السّلطة التّنفيذيّة، مع التّركيز على رئاسة الجمهوريّة، إلى ثلاث محاور تتمثّل في:

- التّسميات،
- السّياسة الاتّصاليّة،
- الأنشطة والعمل التّشريعي.

التّسميات التي قامت بها السّلطة التّنفيذيّة: إدارة قيس سعيّد

• يُعنى هذا الجزء بجرد التّعيينات التي قامت بها رئاسة الجمهوريّة ومختلف الوزارات خلال الفترة الفاصلة بين غرّة أكتوبر 2021 و 20 سبتمبر 2022 والتي كان رئيس الجمهوريّة منفردا فيها بالسّلطة التّنفيذيّة.

• استُقيت هذه التّعيينات من الموقع الرّسمي لرئاسة الجمهوريّة والرّائد الرّسمي للجمهوريّة التّونسيّة والصّحف التّونسيّة.

• بصفة عامّة، يُمكن الإقرار بأنّ التّعيينات التي أجرتها السّلطة التّنفيذيّة بأكملها تراعي إلى حدّ ما تمثيليّة النّساء, خاصة في المناصب الإدارية الرّاجعة بالنّظر إلى كلّ من رئاسة الجمهوريّة والحكومة، إذ نرصد تسمية العديد من الشّخصيّات النّسائيّة في المناصب الإدارية الرّئيسيّة, و تبقى ضعيفة كلما تعلق الامر بمنصب ذو طابع حساس أو سياسي.

• تجدر الإشارة إلى أنّه بتاريخ 9 ديسمبر 2021، بادرت رئيسة الحكومة، السّيّدة نجلاء بودنّ، بإصدار المنشور عدد 18 الموجّه إلى مختلف الوزارات والملغي للمنشور عدد 20 المؤرّخ في 15 ديسمبر 2020 والذي ينصّ على وجوبيّة مراعاة مقاربة النّوع الاجتماعي في مجال التّعيينات في الوظائف العموميّة العليا. ويُؤسف لكون هذه المبادرة التّشريعيّة لرئيسة الحكومة تمثّل في واقع الأمر انتكاسة في هذا المجال باعتبار أنّ المنشور الجديد لا ينصّ على هذه الوجوبيّة.

فيما يتعلّق بالتّعيينات في الوظائف الإداريّة العليا (الوزارات ، الإدارات ، المجالس...):

• خلال الفترة المتراوحة بين غرّة أكتوبر 2021 و 20 سبتمبر 2022، بلغ عدد التّعيينات التي قام بها السّيد الرّئيس قيس سعيّد ورئيسة الوزراء السّيّدة نجلاء بودنّ ووزراء حكومتها 387 تعيينا في وظائف مختلفة، دون احتساب التّسميات صلب الدّيوان والسّلك الدّبلوماسي وبعض الهيئات وعلى رأس الولايات.[1]

• تخضع هذه التّعيينات إلى الأحكام الدّستوريّة المتعلّقة بالسّلطة التّنفيذيّة المتمثّلة في:

- الفصل 101: "يعيّن رئيس الجمهوريّة رئيس(ة) الحكومة، كما يعيّن بقيّة أعضاء الحكومة باقتراح من رئيس(ت)ها."
- الفصل 106: "يُسند رئيس الجمهوريّة، باقتراح من رئيس الحكومة، الوظائف العليا المدنيّة والعسكريّة".

• تعلّقت هذه التّعيينات بالعديد من الوظائف العليا مثل:

- رؤساء ورئيسات الدّواوين،
- المديرين العامّين والمديرات العامّات صلب مختلف الوزارات،
- المكلّفين والمكلّفات بمأموريّة في العديد صلب الإدارات،
- المتصرّفين والمتصرّفات ورؤساء ورئيسات الأقسام.

[1] https://bit.ly/3UCKnxT

لم تشمل هذه التّعيينات سوى 122 امرأة من أصل 387 شخصا تمّ تعيينهم خلال سنة واحدة.

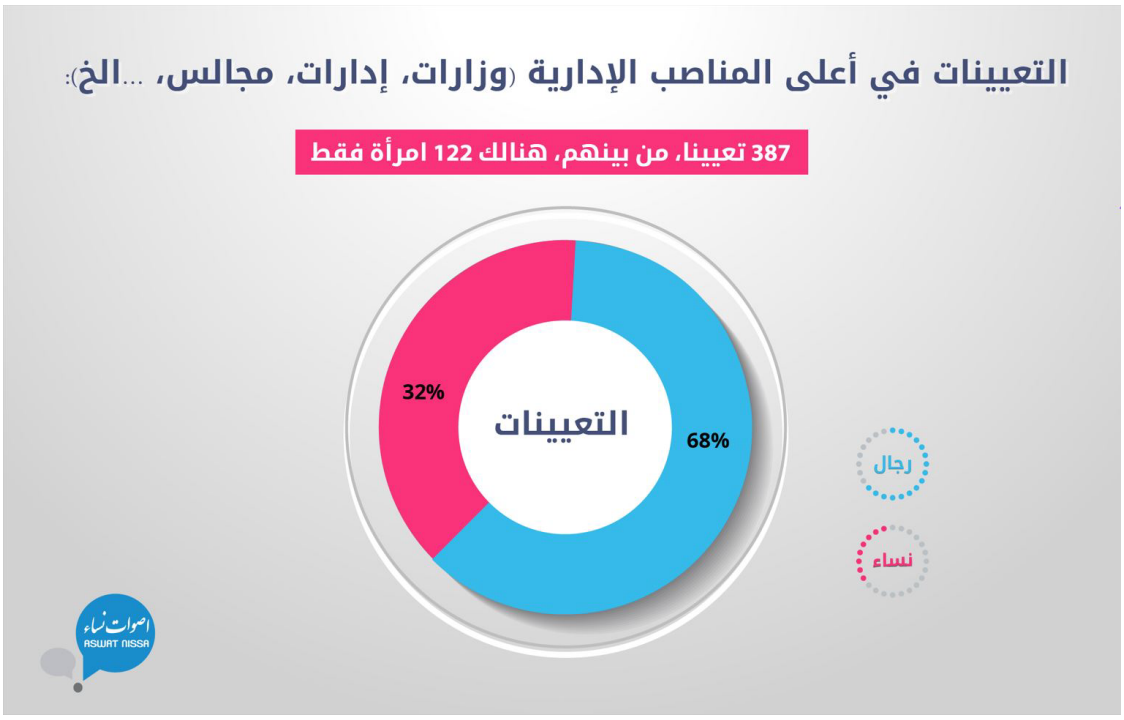

• تعلّق 15 تعيينا من أصل 387 برؤساء ورئيسات دواوين وزاريّة. وللأسف، ظلّت نسبة تمثيليّة النّساء ضعيفة حيث لم تتجاوز الثّلث.

• وفيما يلي أسماء رئيسات دواوين الوزارات:

- هاجر الختّالي: رئيسة ديوان وزير الشّؤون الدّينيّة،
- فاتن الخمّاسي: رئيسة ديوان وزير الفلاحة،
- أحلام الباجي: رئيسة ديوان وزير الصّناعة،
- زهور متهمّم: رئيسة ديوان وزيرة البيئة،
- إلهام كريم: رئيسة ديوان وزير الصّحّة.

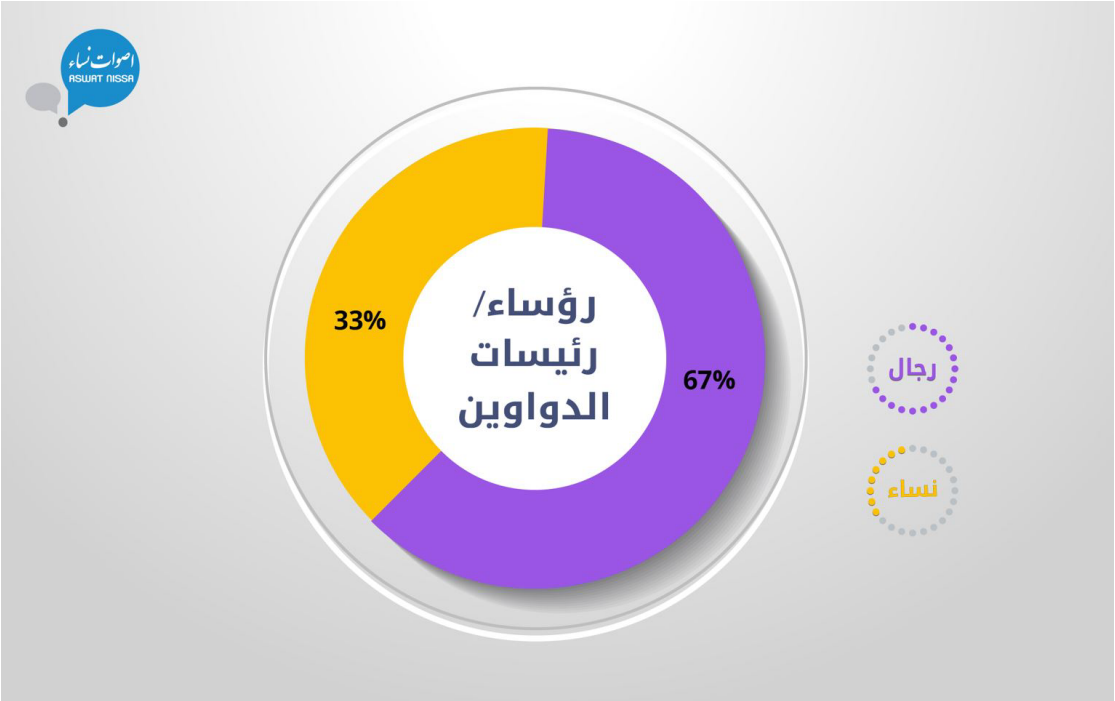

ولم يختلف الوضع عمّا هو عليه فيما يتعلّق بالتّعيينات صلب بعض الهياكل الخصوصيّة، بل ازداد الأمر سوءًا فيما يهمّ التّعيينات على رأس الولايات أو في السّلك الدّبلوماسي. بالنّسبة لبعض الهياكل الخصوصيّة:

• أوّلا، **فيما يتعلّق بتركيبة الدّيوان الرّئاسي**، أبرز مقياس النّوع الاجتماعي السّابق أنّ تمثيليّة النّساء صلب ديوان رئاسة الجمهوريّة لا تتجاوز نسبة 19٪ باعتبار تكوّن هذا الدّيوان من 13 رجلاً و3 نساء فقط. ورغم أنّ هذه النّسبة تُعتبر في حدّ ذاتها دون المأمول، فإنّ تمثيليّة النّساء في الدّيوان الحالي لم تتحسن مقارنة بمّا كانت عليه سابقا حيث لا يتعدّى عدد النّساء الثّلاث من أصل 14 عضوًا، أي بنسبة تبلغ 21٪.[2]

[2] https://bit.ly/3P7yJtx

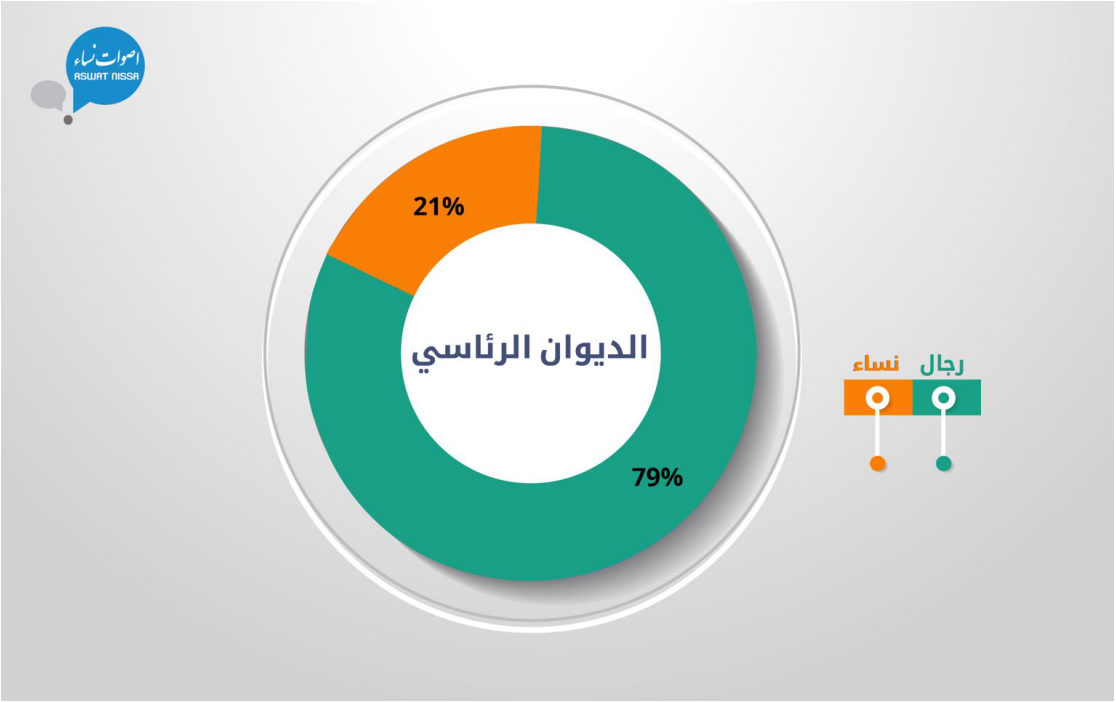

• **فيما يتعلّق بالتّعيينات في الوظائف الدّبلوماسية**، تُعتبر حصيلة نشاط رئاسة الجمهوريّة ضعيفة للغاية في هذا المجال ذلك أنّه على مدى السّنة قيد الدّرس، لم يقم رئيس الجمهوريّة سوى بـ4 تسميات لم تشمل إلّا امرأة واحدة وهي السّيّدة حنان التّاجوري، سفيرة تونس بواشنطن.

• **فيما يتعلّق بالمستشارين والمستشارات لدى رئاستي الجمهوريّة والحكومة:**

بينما أنّ معظم أعضاء وعضوات الدّيوان الرّئاسي يتمتّعون ويتمتّعن بصفة مستشار.ة،

الجمهوريّة بإحداث "الهيئة الوطنيّة الاستشاريّة من أجل جمهوريّة جديدة" قُبيل الاستفتاء على الدّستور الجديد. بيد أنّ تكوّن هذه الهيئة من 3 رجال يُعتبرون ممّا لا ريب فيه من خيرة رجال القانون لا يخفي حقيقة غياب كلّي للعنصر النّسائي رغم أنّ هذا المجال يزخر بالكفاءات النّسائيّة.

• وما تركيبة **الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات** إلّا أحد الأمثلة المتعدّدة على هيمنة العنصر الذّكوري في الإدارة التّونسيّة، وخاصّة صلب الهيئات التي تضطلع بدور رئيسي في المشهد السّياسي التّونسي. وبالفعل، قام رئيس الجمهوريّة، بتاريخ 9 ماي 2022، بتعيين أعضاء الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بموجب مرسوم رئاسي يضمّ أسماء7 رجال مع غياب كلّي للعنصر النّسائي.

• **فيما يتعلّق بالولّاة**: تدخل تسمية الولّاة ضمن صلاحيّات رئيس الجمهوريّة. في ظرف سنة واحدة، عيّن رئيس الجمهورية 19 واليا من بينهم امرأة واحدة فقط وهي السّيّدة صباح مالك، والية على نابل، لتصبح بذلك المرأة الوحيدة التي تشغل مثل هذا المنصب على رأس الـ24 ولاية تونسيّة.

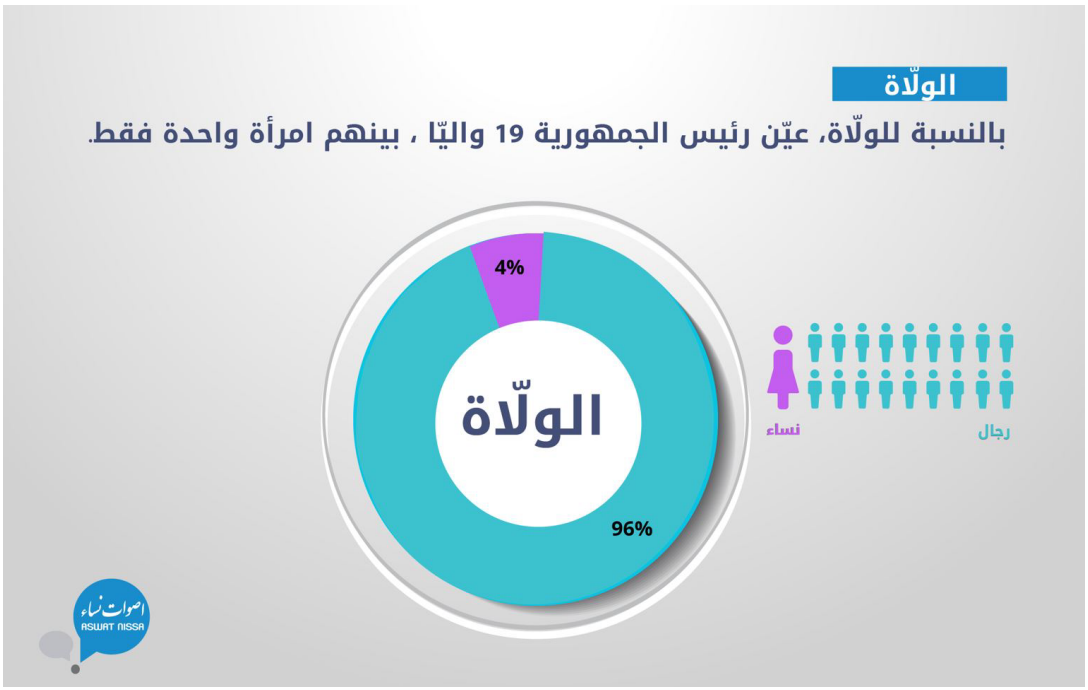

• أخيرا، لم يتحقّق التّناصف المنشود سوى من خلال التّعيينات صلب **المجالس المؤقّتة للقضاء**. ذلك وقد أصدر رئيس الجمهوريّة الأمر الرّئاسي عدد 217 لسنة 2022 المؤرّخ في

في 7 مارس 2022 والمتعلّق بتسمية أعضاء بالمجالس المؤقّتة للقضاء[3] . وقد تمّ بمقتضى هذا الأمر تعيين21 قاضياً.ة بمختلف هذه المجالس ألا وهي المجلس العدلي والإداري والمالي.

ونعدّ من بين الـ21 عضوا 10 نساء موزّعات على النّحو التالي:

- 3 نساء بالمجلس العدلي من أصل 7 أعضاء،
- 5 نساء بالمجلس الإداري من أصل 7 أعضاء،
- امرأتان بالمجلس المالي من أصل 7 أعضاء.

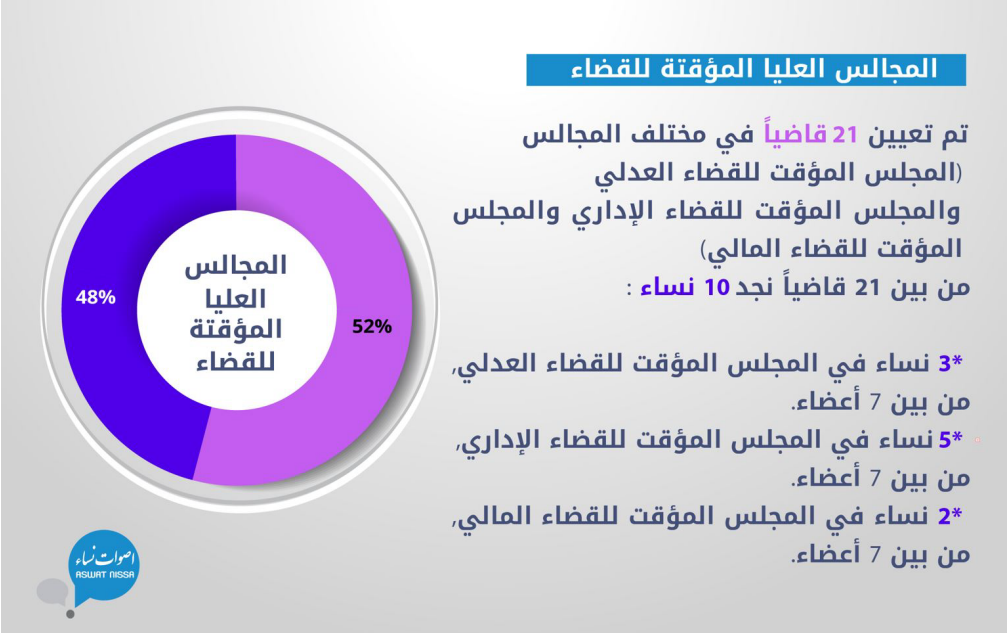

بناء على ما تقدّم، يُستخلص أنّ حصيلة نشاط السّلطة التّنفيذيّة، رئاسة الجمهوريّة تحديدا، بقيت سلبيّة للسّنة الثّانية من النّشاط من حيث احترام مبدأ التّناصف في التّعيينات في الوظائف العليا للدّولة و الهيئات ذات الطابع السياسي و المحدد في سيرورة المشهد العام التونسي, و ذلك بالرغم من تحسنها في ما يخص التعيينات في الادارات التونسية.

لا تُعتبر هذه الحصيلة مفاجئة بأيّ حال من الأحوال باعتبار أنّ إدارة سعيّد والرّئيس نفسه دأبا على عدم تفويت أيّ فرصة للتّعبير عن موقف مُعاد لمبدأ التّناصف بين الرّجال والنّساء.

[3] https://legislation-securite.tn/law/105230

أنشطة السّلطة التّنفيذيّة:
إدارة قيس سعيّد

• تمّ رصد أنشطة السّلطة التّنفيذيّة بأكملها، مع التّركيز على رئاسة الجمهوريّة، خلال الفترة الفاصلة بين غرّة أكتوبر 2021 و 20 سبتمبر 2022 والتي كان رئيس الجمهوريّة منفردا فيها بالسّلطة التّنفيذيّة.

• يُبرَّر اختيار التّركيز على نشاط رئاسة الجمهوريّة بمحدوديّة الاختصاصات التي تضطلع بها الحكومة حيث أنّ أنشطة رئيسة الحكومة والوزراء التّابعين لها لا تعدو أن تكون مجرّد تنفيذ لأوامر الرّئيس. والملفت للنّظر هو ندرة الأنشطة ذات الصّلة بمقاربة النّوع الاجتماعي التي قامت بها إدارة السّيّد قيس سعيّد حتّى عندما يتعلّق الأمر بالاحتفال بأحداث وفعاليّات معيّنة.

• بصفة عامّة، يمكن اعتبار أنّ أنشطة رئاسة الجمهوريّة والحكومة ذات الصّلة (أو التي قد تكون لها صلة) بمقاربة النّوع الاجتماعي محدودة وتكاد تكون منعدمة.

التّكريمات الفخريّة وإسناد الجوائز:

• **فيما يتعلق بالوسام الوطني للاستحقاق**، فقد تمّ منحه في المجال الرّياضي لـ38 رياضيًّا، من بينهم5 نساء فقط وهنّ:

- أنس جابر
- روعة التّليلي
- رؤى الجبابلي
- نورهان بلحاج سالم
- سميّة بوسعيد

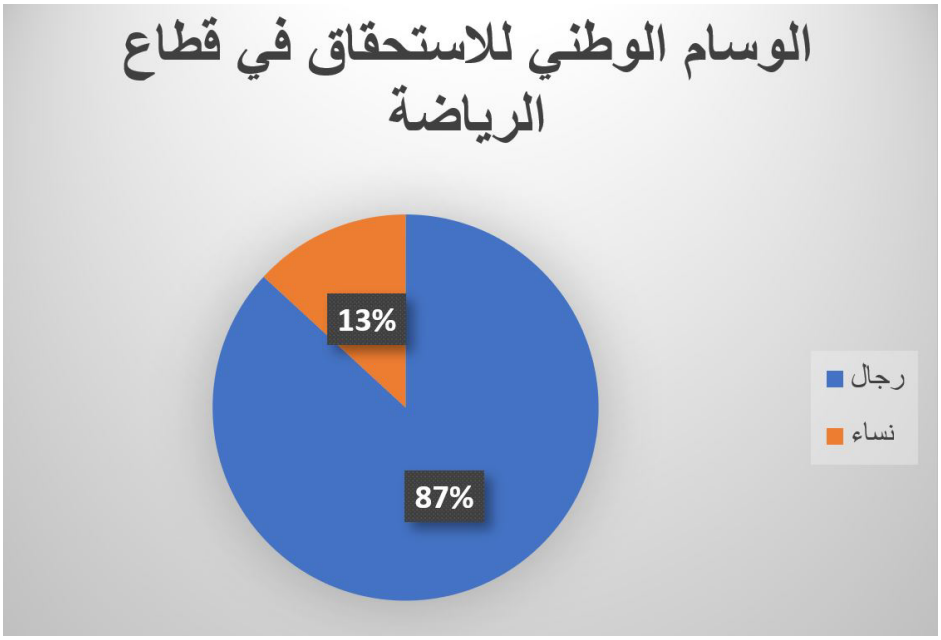

- خلال هذه الفترة، قامت مختلف الوزارات بتكريم 726 عاملاً وعاملة من خلال منحهم.هنّ **وسام الشّغل** ولم يشمل ذلك سوى 203 عاملة.

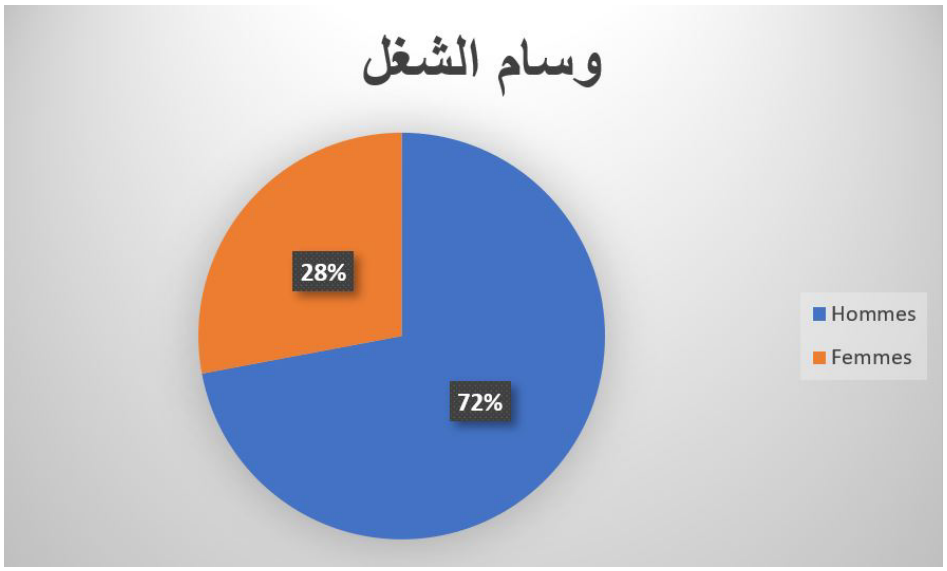

فيما يتعلّق بالأنشطة الرّامية إلى النّهوض بأوضاع النساء في تونس:

• تأكّدت حقيقة أنّه منذ انتخابه في سنة 2019، ما فتئ رئيس الجمهوريّة يتبنّى للأسف نهجًا معاديا للمساواة ولمبدأ التّناصف بين الرّجال والنّساء وللمكتسبات التي حقّقتها المرأة التّونسيّة على المستوى التّشريعي والمؤسّساتي. كما يُلاحَظ بين شاسع بين تصريحات الرّئيس "الإيجابيّة" ذات الصّلة بهذه المسألة، على ندرتها، وأنشطة رئاسة الجمهوريّة التي تكاد تكون منعدمة على أرض الواقع.

• يُعدّ تعيين امرأة على رأس الحكومة حدثا تاريخيّا غير مسبوق إلّا أنّه لا يحجب حقيقة أنّ هذه المبادرة ليست إلّا رمزيّة وشكليّة باعتبار أنّ الأمر الرّئاسي عدد 117 لسنة 2021 والدّستور الجديد لسنة 2022 أفرغا في واقع الأمر منصب رئيس الحكومة من محتواه لتصبح بذلك رئيسة الحكومة الحاليّة مجرّد منفّذة لسياسات رئيس الجمهوريّة.

بغضّ النّظر عن هذا التّعيين، فإنّ الأنشطة التي قامت بها رئاسة الجمهوريّة، خلال الفترة الممتدّة بين غرّة أكتوبر 2021 و 20 سبتمبر 2022، والرّامية إلى تحسين ظروف عيش المرأة التّونسيّة تكاد لا تُذكر.

• يعود أوّل نشاط متعلّق بالمرأة قام به رئيس الجمهوريّة، خلال السّنة قيد الدّرس، إلى 3 مارس 2022 حيث تمّت مصادقة المجلس الوزاري الذي رأسه على مشروع أمر رئاسي يتعلّق بإحداث وحدة تصرّف حسب الأهداف لإنجاز البرنامج الوطني لريادة الأعمال النّسائيّة والاستثمار المُراعي للنّوع الاجتماعي "رائدات"[4] . وبحسب الموقع الإلكتروني لوزارة المرأة، يهدف هذا الأمر إلى تعزيز حوكمة التّصرّف في برنامج "رائدات" قيد الإنجاز وسيمكّن من إحداث 3000 مشروع نسائي[5] .

• أمّا النّشاط الثّاني، فقد وافق الاحتفال باليوم الوطني للمرأة حيث تحوّل السّيّد قيس سعيّد، يوم 13 أوت 2022، إلى منطقة حيّ هلال، وهو حيّ شعبي متاخم للعاصمة، أين التقى بثلّة من النّساء الحرفيّات.[6]

ولم تخلُ حتّى هذه المناسبة من شعبويّة الرّئيس المعهودة حيث لم يفوّت هذا الأخير فرصة تقديم مشروعه المتعلّق بالشّركات الأهليّة الجهويّة والمحليّة كضامن للتّمكين الاقتصادي للمرأة التّونسيّة، ذلك إلى جانب استضافة أفراد عائلة مشرّدة بقصر قرطاج في بادرة غير مفهومة وغير متبوعة بأيّ إجراء يُذكر.

[4] https://bit.ly/3F5oVM0

[5] https://bit.ly/3FBbaWX

[6] https://bit.ly/3UGlJfG

• وبطبيعة الحال، أسهب رئيس الجمهوريّة عبر خطابه الذي يطغى عليه الافتقار للوضوح وبلاغة العربيّة الفصحى مع اللّجوء إلى تركيبات معقّدة، في تقديم العديد من الوعود من حيث الحفاظ على المكاسب القانونيّة للمرأة التّونسيّة، سيل من الكلمات لا يجد تطبيقا على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، أكّد رئيس الجمهوريّة خلال لقائه بالسّيّدة الوزيرة الأولى، يوم 12 أوت 2022، على أنّه لن يكون هناك أيّ مساس بمكاسب المرأة وحقوقها[7] . كذلك الشّأن لدى اجتماعه بالسّيّدة راضية الجريبي رئيسة الاتّحاد الوطني للمرأة التّونسيّة يوم 4 أفريل 2022.[8]

• ومع ذلك، فإنّ المتمعّن في القانون الانتخابي الجديد الصّادر بمقتضى المرسوم عدد 55 لسنة 2022 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2022، والذي يُعدّ من أبرز المبادرات التّشريعيّة لرئاسة الجمهوريّة منذ 25 جويلية 2021، لا يسعه إلّا إدراك ما يحمله هذا المرسوم من تقويض لحضور المرأة في المشهد السّياسي، بل وحتّى التّشكيك في دستوريّته لاعتباره انتهاكًا للفصل 51 من الدّستور الجديد لسنة 2022 الذي ينصّ على التزام الدّولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وتطويرها.

ذلك وقد أرسى هذا المرسوم اعتماد طريقة التّصويت على الأفراد. وعلى عكس التّصويت على القائمات المعمول به سابقا، من شأن نظام الاقتراع هذا تعقيد اشتراط التّناصف الأفقي و/أو العمودي لضمان تمثيليّة النّساء في مجلس نوّاب الشّعب.

ومع ذلك، فقد سبق وأن اقترحت شخصيّات عديدة على رئيس الجمهوريّة إدخال تدابير "تعديليّة" على نظام الاقتراع هذا بهدف ضمان تنافس متكافئ بين الرّجال والنّساء، مثل اشتراط تكوّن القائمات الانتخابيّة من مترّشح ومترشّحة. وكما كان متوقّعا، رفض رئيس الجمهوريّة هذا الاقتراح.

[7] https://bit.ly/3FdZ4BD
[8] https://bit.ly/3iHoGPT

أثناء إعداد هذه الدّراسة، أعلنت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات عن القائمات الأولى للمترشّحين.ات المقبولين.ات للانتخابات التّشريعيّة المقرّر تنظيمها يوم 17 ديسمبر 2022 والتي تبرز ترشّح 214 امرأة فحسب من جملة 1.427 ترشّحا وهو ما حصر نسبة المترشّحات في حدود 15٪. من الواضح أن السّيّد الرّئيس يفي حقّاً بوعوده...

• ذلك ولا يبدو الوضع مغايرا بالنّسبة للأنشطة التي قامت بها كلّ من رئاسة الحكومة ومختلف الوزارات إذ يُلاحظ ندرة الأنشطة الرّامية إلى تحسين نفاذ المرأة إلى الخدمات الأساسيّة أو إلى تعزيز مكتسباتها

• خلال هذه السّنة، تميّزت أنشطة وزارة المرأة الهادفة إلى حماية المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين بقلّتها وذلك رغم الوعود التي قدّمتها الوزيرة والتي بقيت في نهاية المطاف دون تنفيذ على أرض الميدان..

هذا وكانت الوزيرة قد أعلنت بمناسبة الاحتفاء باليوم الوطني للمرأة التّونسيّة الموافق لـ13 أوت 2022 أنّ "الوزارة تعتزم، خلال الثّلاثة أشهر القادمة، وضع منصّة رقميّة معزّزة بتطبيقة خاصّة لتجميع المعطيات المتعلّقة بمناهضة العنف، على غرار تحديد المواقع الشّاغرة بمراكز الإيواء وتوحيد العمل الشّبكي لسائر الشّركاء في مجال التّصدّي للعنف ضدّ المرأة وتعزيز نجاعة المتابعة والتّدخّل في هذا المجال."[9]

[9] https://bit.ly/3uwgAfl

إلى غاية صياغة هذه الدّراسة، أي نوفمبر 2022، ورغم مضيّ ثلاثة أشهر على هذا الإعلان، لم تُطلق أيّ مبادرة تُذكر في هذا الإطار. علاوة على ذلك، أعلنت نفس الوزيرة يوم 7 أكتوبر 2022 وبمناسبة إطلاق مشروع "مناهضة العنف المسلّط على النّساء من خلال الحوار ودعم القدرات" عن "افتتاح 03 مراكز جديدة لإيواء النّساء ضحايا العنف قبل موفّى السّنة الجارية و14 مركزا مماثلا على دفعتين خلال سنتي 2023 و 2024 لتغطية كلّ ولايات الجمهوريّة بخدمات الجوار لفائدة النّساء ضحايا العنف ومرافقيهنّ من الأطفال."[10] وهنا نحن نقترب من موفّى سنة 2022 دون افتتاح أيّ من المراكز المعلَن عنها.

• بيد أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ هذه السّنة شهدت التّوقيع على واحد من المناشير التّطبيقية للقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلّق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة. وإن جاء هذا التّوقيع بصفة متأخّرة نسبيّا، فإنّه يكتسي أهمّيّة قصوى باعتبار أنّ الأمر يتعلق هنا بتوقيع منشور مشترك بين وزارة الصّحّة و وزارة المرأة حول مجّانيّة الشّهادة الطّبيّة الأوّليّة سعيا إلى إدماج جميع حالات العنف المسلّط على المرأة.[11]

• في نفس إطار الشّراكة بين مختلف الوزارات، يجدر التّنويه بأنّه تمّ توقيع اتّفاقيّة شراكة بين وزارتي المرأة والتّربية بهدف تعزيز التّمكين الاقتصادي لأمّهات التّلاميذ المعرَّضين للانقطاع المدرسي ومساعدتهنّ على بعث مشاريع.[12]

• من جهتها، شرعت وزارة الاقتصاد والتّخطيط في إعداد المخطّط التّنموي 2023-2025 ورؤية تونس 2035. وفي هذا السّياق، أعدّت الوزارة نسخة أوّليّة للوثيقة التّوجيهيّة تونس 2035.

. ويُلاحظ المتمعّن في هذه الوثيقة[13] أنّه لم تقع الإشارة إلى المرأة إلّا في المحور الأوّل المُعَنون: "رأس المال البشري: قوام التّنمية المستدامة"

[10] https://bit.ly/3BeZKWr
[11] https://bit.ly/3uwgAfl
[12] http://www.echos.education.gov.tn/14-10-2022/Actu_Min14102022.pdf
[13] https://bit.ly/3Pd3du9

حيث ورد أنّ " تحقيق التّنمية المستدامة والعادلة يقتضي الارتقاء بمكانة المرأة إلى مرتبة الشّريك المتساوي الحظوظ والقضاء الفعلي على كافّة أشكال التّمييز القائمة على النّوع الاجتماعي وعلى جميع أشكال العنف الموجّه ضدّ المرأة." ويُحسب للوزارة مثل هذا التّنويه خاصّة وأنّه نابع من أحد الهياكل التّابعة لإدارة قيس سعيّد التي تتبنّى للأسف وفي معظم الحالات موقفًا عدائيًّا واضحا تجاه المساواة الحقيقيّة والفعليّة بين الجنسين.

• أخيرا، تجدر الإشارة إلى أنّ الهياكل المنضوية تحت السّلطة التّنفيذيّة (رئاسة الجمهوريّة ورئاسة الحكومة والوزارات) لم تكبّد نفسها عناء القيام بأيّ نشاط يُذكر بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الرّيفيّة الموافق لـ15 أكتوبر من كلّ سنة.

فيما يتعلّق بالأنشطة الأخرى ذات الصّلة بالنّوع الاجتماعي:

• يتّضح أنّ رئيس الجمهوريّة أولى اهتماما أكبر بكثير للأنشطة المتعلّقة بالأطفال والأسرة، مع القيام بمجموعة من الأنشطة في هذا الميدان.

• استقبل رئيس الجمهوريّة، في 11 نوفمبر 2021، السّيّد محمّد ولد أعمر، المدير العامّ للمنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، حيث تطرّق اللّقاء إلى التّباحث بشأن علاقات التّعاون القائمة بين تونس والمنظّمة المذكورة بهدف الارتقاء بالوضع التّربوي في العالم العربي[14]. وفي السّياق ذاته، استقبل الرّئيس، يوم 15 فيفري 2022، السّيّدة ديزي كوسترا، رئيسة المنظّمة العالميّة للأسرة، حيث دار النّقاش حول الفرص المتاحة لدعم البرامج الموجّهة لفائدة الأسرة في تونس، لا سيّما في مجالات التّعليم والتّربية والثّقافة.[15]

[14] https://bit.ly/3W5MPOB

[15] https://bit.ly/3FcR8kb

• بمناسبة الاحتفال بيوم العلم[16]، نظّمت رئاسة الجمهوريّة يوم 5 أوت 2022 حفلا لتوسيم المتفوّقين.ات من التّلاميذ والتّلميذات والطّلّاب والطّالبات والمربّين والمربّيات. وعلى غير المعتاد، تمّ إسناد الوسام الوطني للاستحقاق مناصفة بين الرّجال والنّساء حيث وقع توسيم السّبع نساء الآتي ذكرهنّ:

- لمياء حكيم
- سماح الودرني
- وجدان بن عيّاد
- نادية العيّاري
- سامية قدّور
- سوسن كريشان
- سامية عاشور

فضلا عن ذلك، منح الرّئيس جوائز الامتياز في قطاعات التّربية والتّعليم العالي والبحث العلمي والتّجديد والجوائز الوطنيّة للتّنشيط الثّقافي بمؤسّسات التّعليم العالي والبحث والخدمات الجامعيّة. شملت هذه الجوائز 27 رجلاً و 37 امرأة، وما ذلك إلّا دليل قاطع على ما تزخر به البلاد من كفاءات نسائيّة. ومع ذلك، فإنّ التّعيينات النّسائيّة في المناصب العليا الحساسة لا تزال للأسف محدودة.

• من جهتها، بادرت وزارة التّربية، خلال الفترة قيد الدّرس، بترميم 13 مدرسة ابتدائيّة ومن بينها المدرسة الابتدائيّة عين النّشمة بساقية سيدي يوسف[17] والمدرسة الابتدائيّة غرّة جوان بالقلعة الكبرى[18].

[16] https://bit.ly/3iMoyPb
[17] http://www.echos.education.gov.tn/21-09-2022/Actu_Min1-21092022.pdf
[18] http://www.echos.education.gov.tn/17-09-2022/Actu_Min17092022.pdf

• في 15 سبتمبر 2022، دشّنت السّيّدة الوزيرة الأولى المركّب التّربوي بمنطقة بحر الأزرق المكوّن من مدرسة ابتدائيّة وإعداديّة ومعهد ثانوي والذي تمّ إنجازه بهدف التّرفيع من طاقة الاستيعاب والتّخفيف من العبء المسجّل على مستوى المؤسّسات التّربويّة المجاورة[19].

في المجمل، يمكن القول أنّه حتّى عندما يتعلّق الأمر بالأطفال، فإنّ الأنشطة المنجزة تبقى تفاعليّة بالأساس وتفتقر إلى رؤية استراتيجيّة شاملة. وكلّ أملنا هو أن يراعي الإصلاح التّربوي المزعم إنجازه مقاربة النّوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وأن يفلح في ترسيخ ثقافة مواكبة للعصر ومبنيّة على تكريس مبدأ المساواة وحقوق الإنسان لدى الأطفال والشّباب.

.

[19] http://www.echos.education.gov.tn/15-09-2022/Actu_Min15092022.pdf

شعبويّة خطاب قيس سعيّد: استراتيجيّة اتّصاليّة مرتبكة

بادئ ذي بدء، يجدر التّساؤل حول ماهيّة الشّعبويّة. في الواقع، استُخدمت لفظة "شعبوي" على مدى عدّة عقود كضرب من الوصم السّوسيو- سياسي. وبالتّالي، غالبا ما تُستعمل هذه اللّفظة بقصد الإهانة أو كوسيلة لتهجّم الفاعلين السّياسيّين على بعضهم البعض تفاديا للانتقادات التي تطالهم. غير أنّه إلى جانب هذا الاستعمال الشّائع، تُعتبر الشّعبويّة ظاهرة سوسيو-سياسيّة تنشأ عادة في المجتمعات التي تمرّ بأزمة. إذ أنّه وفقًا للعديد من المختصّين في علم الاجتماع والفلاسفة، وُلدت هذه الظّاهرة تاريخيّا من رحم الأزمة الدّاخليّة التي شهدها النّظام النّيوليبرالي والدّيمقراطيّة التّمثيليّة.

وقد برزت في الوسط الأكاديمي مقاربتان رئيسيّتان لمفهوم الشّعبويّة. إذ نجد، من ناحية، مقاربة يان فيرنر مولر (Jan-Werner Müller)[20] الذي قدّم أعمالا فكريّة على غاية من الأهمّيّة للإلمام بمخاطر الشّعبويّة على الدّيمقراطيّات اللّيبراليّة ومن ناحية أخرى، مقاربة ما بعد الماركسيّة السّياسيّة التي اقترنت بكلّ من إرنستو لاكلاو (Ernesto Laclau) وشانتال موف (Chantal Mouffe) الذين يعتبران أنّ "الفاعل السّياسي ليس بنية فوقيّة بل يعبّر عن أنطولوجيا الاجتماعي"[21].

[20] انظر.ي يان فيرنر مولر، ما الشّعبويّة ؟، منشورات غاليمار، مجموعة Folio essais، باريس، 2018.

[21] إ. لاكلاو و ش. موف، الهيمنة والاستراتيجيّة الاشتراكيّة،
التّرجمة إلى الفرنسيّة جوليان أبريال، باريس، Les solitaires intempestifs، 2009، ص. 27.

وبالتّالي، فإنّ الشّعبويّة من وجهة نظر لاكلاو وموف تندرج في جوهر العمل السّياسي ذاته كما أنّها استراتيجيّة اتّصاليّة تسهم في عمليّة "بناء الشّعب" والتّعبئة الجماهيريّة. ومن شأن هذه الاستراتيجيّة المساهمة في خلق روابط مع الجماهير من خلال تبنّي خطاب يعبّر عن الخوف والمعاناة والقلق والهواجس المشتركة. ويذكّر "لاكلاو وموف بأنّ السّياسة ليست مسألة عقلانيّة فحسب، بل كذلك مسألة عاطفيّة وهو ما يستوجب أخذ تعدّد المشاعر والأحاسيس في الحسبان[22]. وسنُعنى فيما يلي بتحليل خطاب قيس سعيّد من هذه الزّاوية.

يُلاحَظ أنّه تبعا لاندلاع شرارة الثّورة التّونسيّة وما شابها من احتجاجات وتحرّكات اجتماعيّة، طفت على السّطح موجة شديدة التّنوّع من الشّعبويّة. وقد نجحت هذه الموجة في تعبئة شرائح واسعة من المجتمع كما أثّرت على الثّقافة السّياسيّة السّائدة وعلى مجرى العديد من الأحداث التي شهدتها البلاد.

وتجدر الإشارة في هذا الصّدد إلى أنّ حاملي الخطاب الشّعبوي في تونس لا يمثّلون توجّها سياسيّا واحدا أو منطلقات فكريّة متجانسة بل هم يتوزّعون على أطياف متباعدة إلى درجة التّناقض. وينزع الخطاب الشّعبوي الذي يتبنّاه البعض منهم، بما في ذلك خطاب قيس سعيّد، إلى إدانة ما تمخّض عن الانتقال الدّيمقراطي من تقويض للسّيادة ولسلطة الدّولة ومن تفقير للشّعب وتحايل على إرادته.

ويدّعي هذا النّوع من الخطاب الشّعبوي الذي يجسّده قيس سعيّد خير تجسيد التّحدّث بلسان حال الشّعب وتبليغ صوته.

22 أ. فاسان، اليسار والاستراتيجيّة الشّعبويّة، في Après-demain 3/2017 (NF ،43°N)، ص. 12
نشرت على Cairn.info في 10 جويلية 2017، https://doi.org/10.3917/apdem.043.0012

ونلاحظ بالفعل استعمال قيس سعيّد للفظة "الشّعب" مرارا وتكرار في مختلف تصريحاته. وإذ يمكن اعتبار ذلك آليّة اتّصاليّة عاديّة تميّز الخطاب السّياسي الرّسمي، فإنّ تكرار مفردة "الشّعب" ليس من محض الصّدفة أبدا عندما يتعلّق الأمر بقيادي شعبوي وذلك لسببين:

- يرتكز تصوّر الشّعب لدى الشّعبويّين على تقسيمه إلى فئتين: الـ"نحن" و الـ"هم". وبحسب ما نظّر له بيير روزانفالون (Pierre Rosanvallon)، يستند هذا التّقسيم على أساس علاقة التّوتّر القائمة بين "الشّعب كجسد مدني والشّعب كجسد اجتماعي"[23] .

- يُعتبر مصطلح الشّعب مفهوما يتمّ توظيفه بغرض تعبئة الجماهير الملتفّة حول القائد. وهو يشكّل عنصرا لغويّا ثابتا في كافّة الاستراتيجيّات الاتّصاليّة الشّعبويّة.

وما تكرار قيس سعيّد للفظة "الشّعب" إلّا سعي منه إلى بناء "الشّعب" أو الـ"نحن"/الأنصار على أنقاض تشقّقات جديدة، مع الحرص على تأجيج الشّعور بالاستياء والغضب. وحسب تصوّره الشّخصي وتصريحاته، فإنّ "الشّرعيّة والمشروعيّة وحتّى إضفاء الشّرعيّة" حكر على الشّعب دون سواه. وهو يتبنّى بذلك خطابا قائما على مواجهة بين هذا الشّعب -الـ"نحن الشّعبوي"- وجميع الأجسام الوسيطة وعلى صراع مع البرلمان المنتخب في 2019 والذي "وإن كان يحظى بشرعيّة انتخابيّة، فإنّه فاقد لشرعيّته الشّعبيّة"، وفقا لما دأب على تكراره منذ 25 جويلية 2021.

من خلال تحليل خطابات الرّئيس، نلاحظ أنّه في كلّ مرّة يخاطب فيها الشّعب، لا يدخّر قيس سعيّد جهدا للّعب على الأحاسيس واستحضار الفضائل الفطريّة لهذا الشّعب فضلا على توظيف أسلوب سياسي قائم على الدّهماويّة والإهانة والقدح.

23 انظري بيير روزانفالون، قرن الشّعبويّة: التّاريخ والنّظريّة والنّقد، منشورات Seuil ، باريس، 2020، ص. 276.

وما تلك إلّا استراتيجيّة ترمي إلى التّلاعب بالعقول وتوجيه الانفعالات، مع ادّعاء امتلاك الحقيقة الخالصة واحتكار دور "الرّجل- الشّعب"[24] لإعادة إرادة الشعب وسيادته. جدير بالذّكر هنا أنّه بحسب كتابات علماء الاجتماع والفلاسفة، سواء من اهتمّ منهم بدراسة ظاهرة الشّعبوية أو من قدّم نفسه كمنظّر أو كأحد أبرز المفكّرين حول هذه الظّاهرة السّوسيو-سياسيّة، فإنّ مفهوم "السّيادة الشّعبيّة" يعدّ صياغة تعبويّة وشرطا ضروريّا للمطالبة بردكلة الدّيمقراطيّة.

يتّضح من خلال ما تقدّم أنّ خطاب قيس سعيد خطاب تقسيمي وأنّ تمييزه بين الـ"نحن" والـ"هم" قائم على تقسيم يرمز إلى المعايير الأخلاقيّة والقيميّة. ويستند هذا التّقسيم إلى استخدام تعبيرات توصم الخصم من خلال نعته بأوصاف تحقيريّة وازدرائيّة.

ونتيجة لذلك، نجد أنفسنا إزاء خطاب زاخر بمختلف الثّنائيّات: الحقيقيّون والمزيّفون، الوطنيّون والمنافقون، حرّاس السّيادة والمتآمرين مع الخارج وما إلى ذلك. ويُستخدم هذا القاموس اللّغوي بهدف الاستحواذ على التّعاطف وإثارة الغضب وتأجيج المشاعر بهدف السّيطرة على الجماهير/الحشود والإبقاء على التفافها حوله.

في الواقع، استندت استراتيجيّة قيس سعيّد الاتّصاليّة إلى العناصر التّالية:

- المباشريّة أو القرب من "الشّعب المبني" من حوله (أنصاره أو الـ"نحن")
- شيطنة خصومه وكلّ منتقديه والتّهجّم عليهم
- الغموض والتّلاعب بالعاطفة
- معاداة النّخبويّة والتّهميش من دور النّخبة السّياسيّة وكافّة الأجسام الوسيطة
- التّفريق والتّمييز بين الـ"نحن" والـ"هم" على أساس النّزاهة والاستقامة والأخلاقيّات...

24 الرّجل-الشّعب مفهوم استعمله روزانفالون للدّلالة على تماهي القائد الشّعبوي مع إرادة الشّعب.

- التّماهي مع الإرادة الشّعبيّة ومع الدّولة الضّامنة للسّيادة
- تجاهل الإعلام وتجاوز المجتمع المدني ونبذ الحياة الحزبيّة
- استدعاء عبارات متناغمة مع المنطق العامّ وذات صبغة معياريّة وأخلاقيّة ودينيّة
- التّنويه بالفضائل الفطريّة للشّعب والمبالغة في التّرفيع من شأن الـ"نحن":شعارات من قبيل "الشّعب يريد"، "الشّعب المؤسّس"، "المعبّر عن الإرادة العامّة" وما إلى ذلك.
- وأخيرا، اللّجوء إلى شبكات التّواصل الاجتماعي كأدوات اتّصال مباشر.

يحوصل الرّسم البياني أدناه استراتيجيّة قيس سعيّد الاتّصاليّة انطلاقا من تحليل خطاباته منذ تولّيه مقاليد الحكم:

25

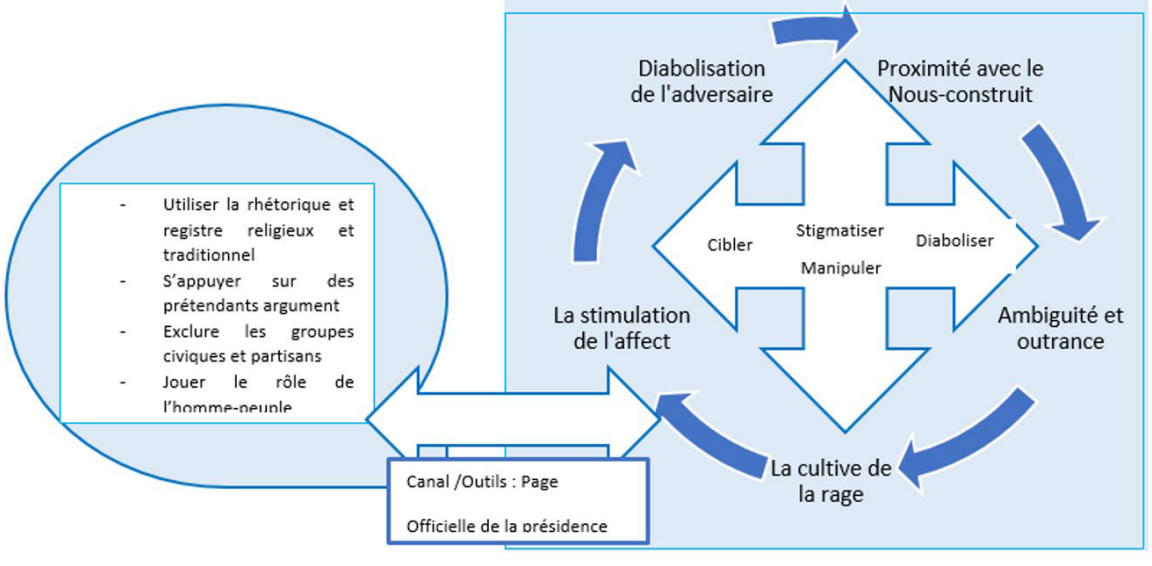

25

Utiliser la rhétorique et registre religieux et traditionnel

الاعتماد على البلاغة وعلى خطاب ذي صبغة دينيّة وتقليديّة

S'appuyer sur des prétendants argument

الاعتماد على مبرّرات مزعومة/واهية

Exclure les groupes civiques et partisans

إقصاء الأطياف المدنيّة والحزبيّة

Jouer le rôle de l'homme-peuple

تقمّص دور الرّجل-الشّعب

Canal /Outils : Page Officielle de la présidence

القنوات/الوسائل: الصّفحة الرّسميّة لرئاسة الجمهوريّة

Cibler

الاستهداف

Stigmatiser

الوصم

Diaboliser

الشّيطنة

Manipuler

التّلاعب

Diabolisation de l'adversaire

شيطنة الخصم

Proximité avec le Nous-construit

القرب من الـ"نحن المبني"

Ambiguité et outrance

الغموض والمبالغة

La cultive de la rage

الاستثمار في الشّعور بالغضب

La stimulation de l'affect

إثارة المشاعر

تمتاز استراتيجيّة قيس سعيّد الاتّصاليّة إذن بانتهاج سلوك يغذّيه الذّحل. ذلك ويمكن اعتبار خطابه قطيعة واضحة مع الممارسات السّياسيّة العقلانيّة. وهي طريقة اتّصال لا تخلو من تهجّم وارتباك واضطراب وتشويش. كما يتّسم مضمون تصريحاته بالتّهجّم والمحافظة ومعاداة النساء. إذ أنّه يهاجم خصومه بشراسة تصل إلى حدّ تحريض أنصاره، وإن بشكل غير مباشر، على العنف الذي لوحظ انتشاره على مواقع التّواصل الاجتماعي بهدف الدّفاع عن خياراته وتلميع صورته.

ويتجلّى لنا من خلال جميع تصريحاته أنّه تجاوز حدود بناء صورة الرّجل-الشّعب وتوطيدها ذاهبا إلى التّرويج لنفسه كـ"مبعوث العناية الإلاهيّة" المكلّف بمهمّة تطهير العالم ومحاربة الفساد وجلاء الأوساخ عن الطّبقة السّياسيّة. وهو يرى في نفسه "تبشيريّا" عُهدت إليه مهمّة تصحيح مسار "الثّورة" التي استولى عليها الأشرار والأخسّاء. وهو كأمثاله من الشّعبويّين، يفضّل مخاطبة الشّعب مباشرة. ويبرز سلوكه هذا لا فقط كأسلوب خطابي يستهدف من خلاله شعبه/الـ"نحن"، بل يتعدّاه للارتقاء إلى مرتبة ممارسة مدروسة تهدف إلى التّخلّص من قبضة النّظام التّمثيلي القائم لصالح الاستفتاء الذي يرى فيه تجسيدا وتحفيزا لممارسة الدّيمقراطيّة المباشرة التي يسعى إلى تأسيسها في المشهد السّياسي لتونس ما بعد الثّورة.

الخاتمة

بوجه عام، يمكن القول بأن مدى مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي في عمل السلطة التنفيذية تحت إدارة الرئيس قيس سعيد لا يزال بعيدا عن أن يكون مرضيا، وإن كان أفضل بكثير من المقياس الأخير في ما يتعلق بالتعيينات في المناصب الإدارية.

اذ انه سواء على مستوى العمل التنفيذي و التشريعي لرئاسة الجمهورية و رئاسة الحكومة و كافة الوزارات، أو على مستوى التعيينات في المناصب الحساسة أو على مستوى الاتصال، فإن إدماج مقاربة المساواة بين النساء و الرجال و كافة فئات المجتمع لا يزال غير كاف.

في الواقع، كما رأينا فيما يتعلق بالأعمال القانونية والتنفيذية، توجد بعض المبادرات الواعدة، مثل اختيار امرأة لرئاسة الحكومة التونسية. ومع ذلك، فإن إعادة قراءة المرسوم الرئاسي عدد 117 لسنة 2021 ودستور 2022 الجديد يظهران أن منصب رئيس الحكومة مفرغ من محتواه لأن جميع صلاحياته الآن في أيدي الرئيس، يمكن أن يعكس هذا، مسبقًا وحتى إشعار آخر، واجهة نسوية شكلية وعدم انخراط الرئيس قيس سعيد الفعلي في قضية ادراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة.

وفيما يتعلق بالتعيينات، يمكننا أن نرى بوضوح تحسنا في إدماج مقاربة المساواة بين النساء و الرجال من قبل إدارة قيس سعيد من خلال التعيينات في الإدارة. ومع ذلك، بمجرد أن يكون التعيين صلب هيئات أو مناصب رئيسية و حساسة في العملية السياسية في تونس، فإن النساء يسجلن مع الأسف غيابهن.

وأخيرا، وفيما يتعلق باستراتيجية الاتصال لرئيس الدولة، هذا، وعلى الرغم من أنه غالبًا ما يكون إيجابيًا من خلال تأنيث لغة الرئيس الثابتة تقريبًا، الا ان هذا لا يعكس البتة ايمان الرئيس بالمساواة التامة و الفعلية بين المواطنين و المواطنات بما أن فحوى خطاباته لا يزال بعيدا عن المأمول بل و في أحيان كثيرة مخيبا للآمال و يحمل عدائية واضحة تجاههما.

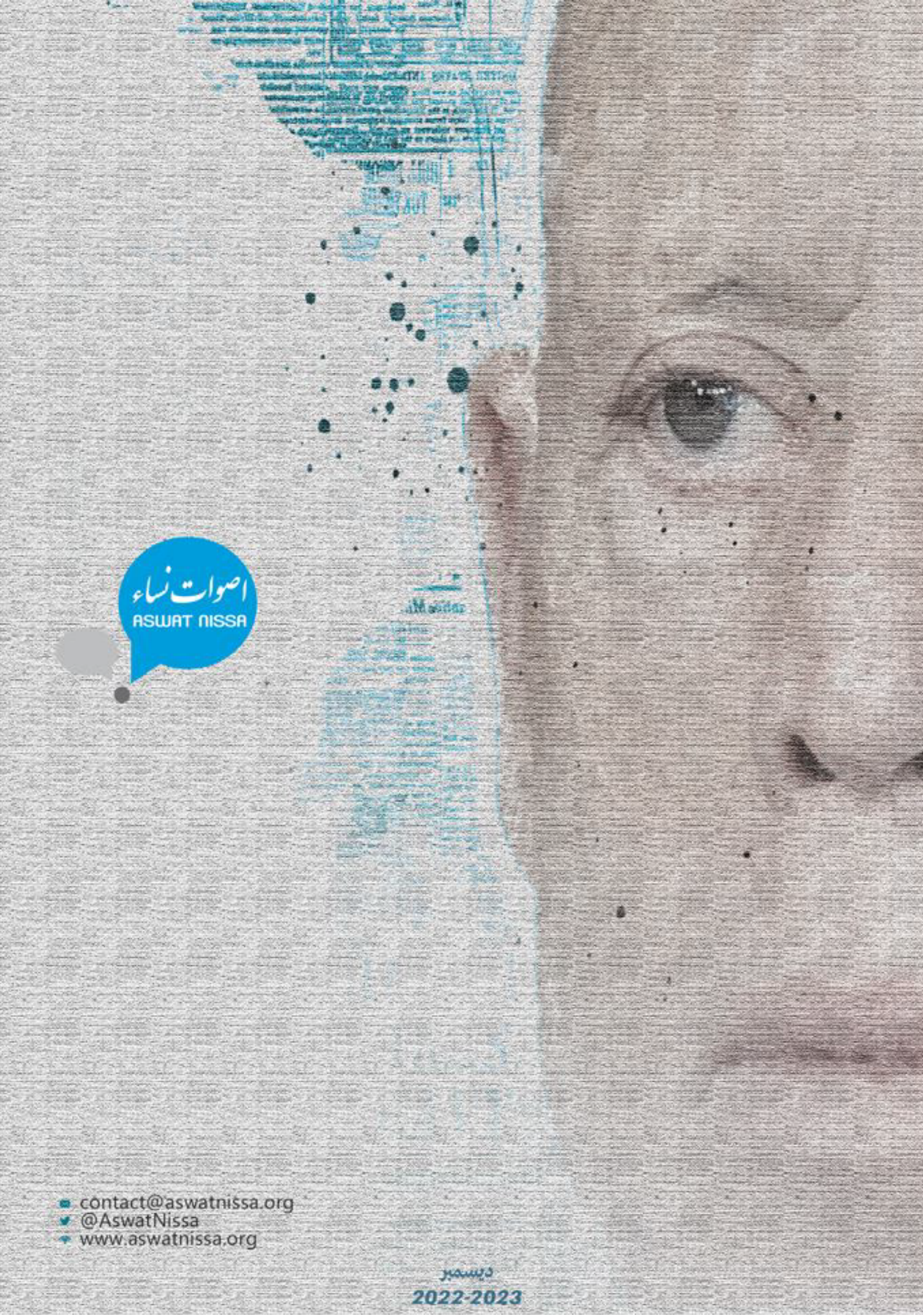

contact@aswatnissa.org
@AswatNissa
www.aswatnissa.org

ديسمبر
2022-2023